إتفاقية السلام والصداقة الأمريكية الجزائرية الأولى 05 سبتمبر 1795

د. الجيلالي شقرون،

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

قبل التطرق إلى الاتفاقية ومحتوياتها، ارتأينا أن نتعرض إلى الوضع العام الذي كانت عليه إيالة الجزائر، والأحوال الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية قبل وأثناء التوقيع عليها، قصد التعرف على الدوافع الأساسية التي أرغمت الولايات المتحدة طلب الصلح مع داي إيالة الجزائر، الذي ضرب بيد من حديد على السفن التجارية الأمريكية، وأسرها.

الاتفاقية الأولى 05 سبتمبر 1795: (1)

حررت بالتركية لغة القصر، وقام بترجمتها إلى الإنجليزية حسب ما هو موجود فيها – النص باللغة التركية يقابله النص بالإنجليزية – أنظر المعاهدة الأولى 1795 في الملاحق- جيمس لبندر كاثكارت (J.L. Cathcart) أسير الداي (2) حسب تقرير ريتشارد أوبراين (Richard O' Brien) الذي عين قنصلا عاما بالجزائر، بعنوان:" سرد أحداث اجراءات جوزيف دونالدصون (Joseph Donaldson) (3) . والاتفاقية شبيهة في نصوصها ومواردها باتفاقية السلم والتجارة التي أبرمتها إيالة الجزائر مع السويد في 25 ماي 1792 (3)، والتي كانت تجديدا مع إضافات لاتفاقية 05 افريل 1729 . وجوهر كل من الاتفاقيتين متشابهة عموما.

وجاء في نفس التقرير لدونالد صون المشار إليه:" يبدو بأن صفقة المال (مبلغ الفدية ومبلغ المعاهدة)، التي كانت المفاوضات كلها في واقع الأمر متعلقة بها قد سلمت يوم 05 سبتمبر 1795. وسلمت من طرف كاثكارت بعد تحريرها إلى الانجليزية إلى دونالد صون في صباح اليوم الموالي.."(4) .

إن هذه النظرة تعكس لنا التفسير الأمريكي لخلفيات الاتفاقية وهو تفسير مادي. أما في واقع الأمر فإن العلاقات الدولية كانت قائمة على هذا الشكل، فالعالم يضم داران دار إسلام ودار حرب. فالدار الأولى يمثلها الداي وإيالته، والدار الثانية تمثلها الدول الأجنبية المسيحية التي تدفع الجزية.

وفي يوم 01 مارس 1796 واصل مجلس الشيوخ دراسة محتوى المعاهدة المكتوبة والمتكونة من اثنين وعشرين مادة (11) وتمخض ذلك الاجتماع بقرار نص على أنه لابد من الالتزام بمواد المعاهدة بهدف الحفاظ على العلاقات الطيبة مع إيالة الجزائر، وحتى لا تتبخر مساعي وجهود المفاوضين عبثا كان ضروريا على الولايات المتحدة دفع مستحقات المعاهدة للداي. ليلتزم هو شخصيا بالدفاع عن المصالح الأمريكية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

وفي يوم 02 مارس 1796 أصدر مجلس الشيوخ قرارا يقضي على النظر في محتويات وبنود المعاهدة. وقد تم دراستها مادة بمادة حتى خرجوا بأرضية اتفاق للمصادقة عليها في 07 مارس 1796، ليتم التصريح بها في الجرائد الرسمية في نفس التاريخ (12).

لقد احتوت المعاهدة كما سبق على 22 مادة(، ابتدأت بالتأكيد على تعميم الصداقة والسلام الدائمين بين الأمتين الولايات المتحدة وإيالة الجزائر. ويعتبر توقيع الداي حسن باشا للاتفاقية الأمريكية الجزائرية اعترافا منه بهذه الأمة الجديدة النشأة، كدولة قائمة بذاتها. فالجزائر هي أول دولة اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا وجب احترامها ورفع علمها في مدينة الجزائر كغيرها من الدول الأوروبية التي كانت لها قنصلياتها. ونصت المعاهدة على السماح للسفن الأمريكية الرسو في موانئ الإيالة، مع عدم دفع أي نوع من الضرائب، أو الرسوم الجمركية في حالتي الشحن والتفريغ للسلع المختلفة. وتجنب مضايقة بواخر الدولتين، وعدم التعرض للأشخاص بأذى أيا كان شكله (13) .

وتم الترخيص للسفن الجزائرية تفتيش السفن الأمريكية، والإذعان للمفتشين بتقديم طاقم السفينة لجوازات السفر ويعتبر هذا خنوع لأكبر أمة في عصرنا تسير العالم وتتحكم في مصايره. وعدم التعرض لأي أحد من الركاب لعملية الاستنطاق ، وللعقاب الجسدي (14).

وطالبت الولايات المتحدة بتزويد سفنها الراسية في موانئ الإيالة بما تحتاجه من مؤونة ومبردات مجانا. إن المواد الثانية، والثالثة، والرابعة، والثامنة، والحادية عشر

السالفة الذكر مشابهة للمادة الرابعة، والخامسة، والسادسة الواردة في الاتفاقية الفرنسية الجزائرية في 25 أفريل 1681 (معاهدة تورفيل) (15).

ونصت المعاهدة على الحفاظ على تركة أي مواطن أمريكي لاقى حتفه بأرض الجزائر أن تودع لدى قنصله بكل أمانة - وهذه صفة ميزت الجزائريين وغيرهم عن الأمم المسيحية وذلك بحكم الإسلام الذي أمر بحفظ الأمانة، وتأديتها كما ينبغي - وذلك في المادة الثالثة عشر:" في حالة وفاة أي مواطن من الولايات المتحدة داخل حدود الإيالة لا يحق للداي ومواطنيه التدخل في ممتلكات الشخص الميت بل تودع مباشرة تحت تصرف القنصل..."(16).

وفي حالة وقوع "أي خلافات بين مواطنين أمريكيين، وجزائريين يجب أن تحل من طرف الداي شخصيا..." (17) وإذا كانت هذه الخلافات بين مواطنين أمريكيين فيجب أن تحل من طرف القنصل الأمريكي.

وتنص المادة السابعة عشر على توفير الأمن للقنصل العام في مكان إقامته، وأثناء تنقلاته. والسماح له بممارسة معتقداته الدينية بكل حرية. وفي حالة نشوب حرب بين الأمتين يقوم الداي بالسماح للقنصل ومواطنه مغادرة الإيالة، ودون التعرض لهم بسوء، كما جاء في المادة الثامنة عشر(18) .

واتفق الطرفان على مراعاة احترام تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وعدم كسر مادة من موادها. وتنفست الولايات المتحدة الأمريكية الصعداء، وتسلمت مقر قنصليتها ورفعت علمها فيه، وأضحت سفنها التجارية تتنقل في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بكل حرية. إلى غاية إعلان إيالة الجزائر الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلصنا إلى أن هناك تشابه بين الاتفاقية الأمريكية الجزائرية والمعاهدة التي عقدتها مع المغرب الأقصى عام 1786 في بعض موادها كإتفاق الطرفان – الأمريكي والمغربي- على تزويد سفن بلديهما بالمؤن والعتاد، وتوفير المغرب الحماية للسفن الأمريكية في المحيط الأطلسي، وإعفائها من التفتيش (19). وقد كانت هذه المعاهدة مفيدة جدا للأمريكيين الذين قرروا فتح المفاوضات مع الدول البربرية خاصة إيالة الجزائر.

فبينما كان توماس باركلي (Thomas Barklay) مقيما بالمغرب، عقب عقد المعاهدة، سأله السلطان محمد، عما إذا كان له مطلب، فكان رد باركلي بأن أعرب عن رجائه للسلطان تقديم رسائل إلى السلطان العثماني، وإلى حكام الجزائر وتونس يطلب فيها عقد معاهدات مع الولايات المتحدة الأمريكية (20) .

إن الاستراتيجية الأمريكية في بناء علاقاتها الخارجية قامت على اتباع أسلوب الحكمة والتعقل، وكسب ود الطرف الآخر بحكم حداثة نشأتها، والاهتمام بمشاكلها الداخلية.

وفي سنة 1797 عقدت الولايات المتحدة معاهدة صداقة وسلام مع طرابلس بوساطة داي الجزائر الذي تعهد شخصيا بتدخله لدى إيالة طرابلس لعقد الصلح مع الأمريكيين، وكانت الاتفاقية على شاكلة الاتفاقية الأمريكية الجزائرية الموقعة عام 1795 من حيث محتويات موادها (21). وفى الداي بتعهده ودفع مبلغ المعاهدة الأمريكية الطرابلسية. وهذا يدل على حفاظ الداي على مبدإ السلام.

نشرت الجريدة الأمريكية (Clay Pools American) نص المعاهدة بتاريخ 10 مارس 1796. وأشارت الجريدة إلى أن الاتفاقية كتبت باللغة العربية، وترجمت إلى لغة الولايات المتحدة. ثم عرضت على الكونغرس التي ناقشها وأعطى موافقته عليها(22). وتتضمن الترجمة توقيع دونالدصون ودافيد هامفريز،عندما قدمت لأعضاء الكونغرس محررة باللغة الإنجليزية و اللغة التركية ،لغة القصرللإيالة ولغة المعاملات السياسية والإقتصادية مع مركز الخلافة العثمانية و الدول الأجنبية.

إن الأمريكيين لم يكونوا في مستوى التفريق بين اللغة العربية واللغة التركية التي تكتب بحروف عربية، ولم يكونوا يعرفونها ولا يتكلمون بها ولو عند المثقفين منهم. فالجريدة قد أخطأت في هذا التقدير. ومن خلال الاتفاقية الأصلية التي تحصلنا عليها من مركز الأرشيف الوطني – الجزائر – فإن موادها كتبت باللغة التركية ويقابلها فعلا كما تقدم النص باللغة الإنجليزية، ولم نحصل على الإطلاق على النص العربي للاتفاقية (23). كما أن الديوان كان معروفا عليه أنه يتعامل باللغة التركية. وقد قمت بترجمتها من الإنجليزية إلى اللغة العربية.

وفي 13 افريل 1796 أرسلت وثيقة الإبرام إلى هامفريز وتلقاها يوم 17 جوان 1796، وأرسلها بدوره إلى روبرت مونغمري (Robert Montgomry)، عامل الولايات المتحدة الأمريكية بأليكانت (Alicante) ، ليرسلها بدوره إلى جويل بارلو (24) (Joel arlow) القنصل العام بمدينة الجزائر(25). وعليه يبدو أنه من المحتمل أن داي الجزائر قد أعلمه بارلو بإبرام المعاهدة في مدة وجيزة بعد ذلك، خلال مفاوضات ومناقشات جويلية 1796. ومن الممكن جدا أن تكون وثيقة إبرام المعاهدة للولايات المتحدة الأمريكية سلمت في ذلك التاريخ. وكتب دونالدسون في تقريره المؤرخ في 07 سبتمبر 1796 " يأمر الداي فيه بأن ترسل فرقاطة إلى هنا بنص إبرام المعاهدة كما هو الشأن في القضايا السرية. وقد جرت العادة في إيالة الجزائر أن يتويج السلام مع أي دولة أجنبية بطلاقات مدفعية من الحصن"(26) .

وفي هذه الحالة لم تكن شكليات وإجراءات عقد المعاهدة بذات أهمية، لأن وجود وتنفيذ المعاهدة من وجهة نظر الداي تعلقت بشكل كلي باستلام مبالغ مالية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتفق عليها خارج المعاهدة وتتمثل في شكل هدايا التي أوصلها قنصل السويد سكجولد براند بييرإيريك (Skjöldebrand Pierre Eric). وكلما تأخرت الولايات المتحدة في إرسال هذه المبالغ المتفق عليها عند التوقيع على الاتفاقية تتضخم وتتضاعف(27). وتشير وثيقة كاثكارت إلى أنه:" لو وصلت الأموال في الوقت الذي كان يتوقعه الداي، كانت ستنجنبنا كل المشاكل والخوف، ومصاريف ضخمة، والتي ضاعفت على الأقل المبلغ الأصلي الذي وعدنا به من أجل السلام، وفدية لإخواننا في الأسر" (28).

وقد كتب كاثكارت " أن الداي قد طالب في البداية بمبلغ 2.247.000 دولار، تدفع منها قيمة لشراء سفينتين حربيتين كل واحدة منها ذات 36 مدفعا، ومبلغ كبيرا لشراء العتاد الحربي يدفع ضريبة سنوية، وهدايا مرة كل سنتين من النمط الذي تدفعه هولندا والسويد والدانمارك" (29).

دشنت الولايات المتحدة الأمريكية السلام مع إيالة الجزائر بالثمن المدفوع الذي قدرته الخزينة بـ 992463,25 دولار(30) . وكان المبلغ المالي للمعاهدة هو الذي جعلها

حقيقة ملموسة وذلك بموجب الاتفاق المسبق بين البلدين، والتزمت به الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الاتفاقية نفسها أصبحت رهينة التأخيرات غير المتوقعة، ففي يوم 05 ماي 1796 بعث داي الجزائر حسن باشا رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج واشنطن ينبهه فيها إلى هذا التأخير، ويطلب منه الإسراع في تطبيق المعاهدة محافظة على السلام بين البلدين(31) . ونتيجة لذلك التأخير فإن سلامة السفن الأمريكية التي تدخل البحر الأبيض المتوسط أصبحت في خطر، مما أدى حتما إلى امتناع إيالة تونس وإيالة طرابلس عقد أي اتفاق مع الولايات المتحدة.

وبالفعل فقد مضت سنوات قبل أن تنفذ بنود 1795 (32) من طرف الولايات المتحدة. فقد نوقشت بشكل مطول في التعليمات إلى أوبراين (O' Brien) التي أعطيت له، عندما عين قنصلا عاما بالجزائر يوم 25 ديسمبر 1797 (33) والمقتطفات التالية من تلك التعليمات توضح طبيعتها. " إن الفرقاطة (Crescent) التي ستقلك ستسلمها للداي وللإيالة. وقد بنيت وجهزت من أجلها وفق وصف بارلو". كما ستسلم سفن أخرى إلى الداي وهي حمدالله، وستورز (Stores). وصنعت الولايات المتحدة بين 1798– 1799 سفنا أخرى لاجتلاب الرضا من الداي. وهي سفينة لالا عائشة، والهلال، وحسن باشا، وسكجولد بران.

واتفق الطرفان المتعاقدان الجزائري والأمريكي على أن تقدم هذه الأخيرة 12 ألف قطعة ذهبية، أو ما مقابل ذلك من البارود والرصاص، والحديد، والقذائف، وأحجار القنابل، وأحجار المدافع، والصواري، والمجاذيف، والمعدات البحرية، وسلاسل الرسو، والكابلات، وألبسة الإبحار، والزفت، والألواح، والأعمدة الخشبية، ومعدات أخرى. وإذا بلغ ثمن هذه المعدات 12 ألف قطعة ذهبية يكون الأمر حسن ومقبول وإما إذا زاد ثمنها عن ذلك المبلغ فيدفع الفارق نقدا. وإذا بقي منها شيء يتعهدون بدفعه (34).

ولهذا الغرض قام رئيس الولايات المتحدة برفع هذا الاهتمام إلى الكونغرس ليمنحه حق المطالبة بالمزيد من المال لتغطية المفاوضات الأمريكية مع الداي وإيالة الجزائر. ويتضمن فقرات هي كالتالي (35):

الفقرة الأولى:

إن مجلس الشيوخ وغرفة النواب للولايات المتحدة الأمريكية المجتمعين في الكونغرس يسمحان لرئيس الولايات المتحدة، ويفوضانه بأن يطلب مقدارا من المال لا يتعدى 280259 دولارا لتغطية نفقات المفاوضات التي تمت مع الداي وإيالة الجزائر. علاوة على المبالغ المخصصة لهذا الغرض. وأن نفس المبلغ السابق الذكر سيبقى ويخصص لهذا الغرض. إن الرئيس الأمريكي ما كان ليتخذ قرارا من تلقاء نفسه بل يقوم بعرضه على أعضاء الكونغرس لكي يتم مناقشته ثم الموافقة عليه ويتبين من ذلك أن المؤسسات الأمريكية كانت محكمة البناء من الهيكلة وكل الأموال التي كانت خصصتها للإتفاقية كانت مدروسة وحسب الميزانية المعتمدة وقد بدت غير كافية للداي ،لأن الولايات المتحدة لم يكن في مقدورها دفع ما طلبه الداي لإبرام الإتفاقية .

كما أن الولايات المتحدة كانت منهمكة في بناء مؤسساتها الإقتصادية والتي كلفتها الكثير.علما أن المداخيل كانت قليلة بسبب تعرض سفنها التجارية لمضايقات السفن الإنجليزية في المحيط الأطلسي ومن طرف السفن الجزائرية في البحر المتوسط

الفقرة الثانية:

تم تخصيص مبلغ آخر من المال لا يتعدى 96246 دولارا. ومبلغ مماثل لتسديد أقساط سنتين إلى الداي وإيالة الجزائر طبقا للاتفاقية المبرمة. بالإضافة إلى المبلغ المخصص لهذا الغرض.

الفقرة الثالثة:

تم السماح بأن تدفع تلك المبالغ المالية نقدا، أو تسدد من أي أموال دخلت خزينة الولايات المتحدة، علاوة على المبالغ المخصصة إلى حد الآن (36) .

لقد كانت المعاهدة فاتحة خير على الولايات المتحدة وتجلى ذلك في ازدهار تجارتها بالمتوسط وحصولها على اعتراف باستقلالها من تونس وليبيا بفضل وساطة وضمان الجزائر فيهما. وباركها رجال السياسة وكبار التجار لأنها فتحت آفاقا تجارية عالمية، أنها كانت نصرا ديبلوماسيا أمريكيا محضا من دون تدخل أي وساطة أوروبية.

كانت المعاهدة بمثابة لبنة جديدة في تاريخ الديبلوماسية الجزائرية مع دولة ناشئة إلى جانب الدول الأوروبية. وكرست المعاهدة مع الولايات المتحدة صلحا دائما وأبديا وغير محدد بأجل. وتبرز المعاهدة سعي الديبلوماسية الجزائرية إلى تطبيق مبدأ المساواة مع جميع الدول. فليس هناك في منظورها دولا كبرى وأخرى صغرى، بل جميع الدول تساوى عندها في الرتبة. ويذكر رتشارد لايبي (Richard Leiby) أن المعاهدة كلفت خزينة الولايات المتحدة 992.000 دولار أي ما يقارب حاليا 14 مليون دولار.

الإحالات:

1 -The Barbary Treaties. www.yale.edu.

2- يقول جيمس .ل. كارثكارت في مذكراته"... عينت في منصب مدير ديوان الداي في شهر مارس 1792. وتذكرني الداي حينما كنت أعمل تحت سلطته موظفا في البحرية، وقال لي:" مادمت قد قمت بعملك على خير وجه في مختلف الوظائف التي أنيطت بك في البحرية وغيرها. فينبغي أن أفضلك لشغل أكبر منصب يصل إليه المسيحيون في الدولة. وهكذا عينني في نفس اليوم...".

3-HUNTER, MULLER, « Treaties and other International Atcs of U.S.A., V,2, Documents 1-9,

4 -Gouvernment Printing Office, 1931, Washington . www.loc.gov. (The Avalon Project. The Barbary Treaties 1786 – 1816.

5 -Département States, Consular Despatches , O'Brien . Algiers. Memorial library, State. National

6 -Archives. (Séries: National Archives Publications(

7 -Département States, Consular Despatches , O'Brien, Algiers, Op.Cit.

8 -CATHCART, J.Leander, « The captives", la porte, Indiana, 1879, p 158.

10 -.LIMAM, H..Maalouf, « The mission of the American squadron in the Mediterranean : 1790 – 1805,op.cit

12 -CATHCART, (J.L), The Captives, p .171

13 -The Barbary States and the United States, The Atlantic Monthly, A magazine of litterature, Art and politics, Vol.VI, Dec.1860.XXXVIII, Boston, p.642.

14 -U.S. Congressional Documents and Debates, 1774 1873, Annals of Congress, www.loc.gov

15 -HUNTER, MULLER, Observation H. Muller. www.loc.gov

16- يذكر المتخصصون في القانون الدولي العام أن لصحة انعقاد المعاهدة يجب توافر شروط شكلية تتعلق بالوثيقة المكتوبة التي تتضمن الاتفاق الدولي، وشروط أساسية تتعالق بهذا الاتفاق نفسه. وتتلخص هذه الشروط كلها في تعيين المفاوضين والمفاوضات والصياغة والتحرير والصياغة التي تقضي بأن تبدأ المعاهدة بعد أن تفرغ من صيغتها النهائية بمقدمة أو ديباجة تذكر فيها أسماء الأطراف المتعاقدة. والنص (المتن) والأحكام الختامية والتوقيع والتصديق (ووثيقة التصديق تنطوي على تعهد الدولة باحترام المعاهدة. والستجيل والنشر لتحقيق غرضين:الأول : غرض فني هو تدوين المعاهدات الدولية في مجموعة يسهل التعرف عليها والرجوع إلى نصوصها. والثاني : غرض سياسي هو القضاء على الاتفاقيات السرية التي تعمد إليها بعض الدول لتدبير المؤامرات.

17- محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، 1983، ص.ص. 226 – 237. وإحسان هندي ، مبادئ القانون الدولي العام في السام والحرب، دار الجليل، ط I ، دمشق، 1984، ص ص. 132 – 135 .

18 -.Journals of the Senate of the U.S.A., 1789-1873, friday, January 21, 1791

19 -Journal of the executive proceedings of the U.S.A., 1789-1873, Tuesday, February 1st, 1795

20. -Senate Exécutive Journal, Feb. 29, 1796

21. -Senate Executive Journal, Tuesday, March 1, 1796.

22 -Senate Executive Journal, Wednesday, March 7, 1796.

23 . - Hagan, Kenneth J., In Peace and War: Interpretations of American Naval History, 1775-1984, Greenwood Press, Westport, Connecticut, 1984, pp. 28-34.

24 - The Barbary Treaties (The U.S, Treaty with Algiers, Sep 1795. www.Loc.gov.

25- انظر المادة الأولى في المعاهدة في الملاحق.

26 -Ibid, Article 4.

27- بوعزيز، (يحي)، علاقات الجزائرية الخارجية...1500 –1830، ص 143 – 144 – 145

28–The Barbary Treaties (The U.S Treaty with Algiers. 1795. www.Loc.gov.

29 - المادة 13 –نفس المصدر السابق Ibid

30- نفس المصدر السابق.

31 - العربي، (اسماعيل)، فصول في العلاقات الدولية، ص. 58.

32 - 2The Barbary Treaties (U.S with Morroco 1786). www.yale.edu.

33- العربي، (اسماعيل)، فصول في العلاقات الدولية، ص. 61.

34 The Barbary Treaties , (U.S.A with Tripoli 1797). www.yale.edu.

35 - Journal Executive Proceeding U.S.A., Monday, Feb. 29th, 1796

36 - Journal Executive Proceeding U.S.A., Tuesday, March. 1st, 1796.